موقف ابن الحاجب من القراءات القرآنية
عرض وتحليل

رجب فرج أبودقاقه
كلية الآداب بالخمس ـ جامعة المرقب ليبيا
البريد الإلكتروني : Rajabfarag.99@gmail.com

استلمت الورقة: 20 /7/ 2023م.
وقبلت بتاريخ: 19/ 8/ 2023م.
ونشرت بتاريخ: 27/ 8/ 2023م.

الكلمات المفتاحية:
(ابن الحاجب – القراءات القرآنية – الروايات – التجويد)

الملخص

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي العربي الآمين، محمد بن عبد الله، وعلى أله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن علم القراءات القرآنية قد نال تشريفه ورفعته بانتسابه إلى كتاب الله من خلال هذا التركيب الإضافي، وهو علم يعنى بترتيب القراءات والروايات القرآنية، وتنوع الأوجه والطرق لكل رواية أو قراءة، وقد اجتهد علماء الأمة في ضبط القواعد التي تنظمها، كما تحدثوا عن طرق أدائها وكيفيته وإن اختلفوا في قبول القراءات بمجملها، أو السبعية منها، أو دونها أو فوقها، فإن مرد ذلك إما أنه يتعلق باللغة، أو الأداء، أو الصوتيات أصولا وفرشا، أو أنه متعلق بصحة السند، وضوابط قبول القراءة.

وابن الحاجب الذي توجهت همته إلى اللغة، وعرف من خلال مصنفاته: الشافية، والكافية، والمقصد الجليل في علم خليل، فإنه قبل ذلك كان تلميذا لِعَلَمٍ من أعلام الأمة في القراءات هو الإمام أبو القاسم الشاطبي (ت:590هـ) رحمه الله، صاحب منظومة (حرز الأماني) في القراءات السبع، فنقل هذا العلم من مصادره، بل إنه جلس لتعليمه أيضا، والجانب اللغوي الذي تناوله بالدراسة والبحث والتأليف كانت له علاقة بالصوتيات التي تسمى عند علماء القراءات القرآنية بعلم التجويد. إضافة إلى أن اهتماماته اللغوية كونت له موقفا عن القراءات القرآنية أصولا وفرشا.

وهذه الورقة تتناول الإشارة إلى ضوابط قبول القراءة، وأنواع القراءات وتطرح موقف ابن الحاجب من القراءات القرآنية السبعية وغيرها، واستشهاده أحيانا بالقراءات الشاذة، كما تتعرض للدرس الصوتي عند علماء اللغة، وتتناول بالخصوص: الإمالة، والإدغام، والهمز، وتوضح الورقة الجوانب التي تناولها ابن الحاجب في باب الهمز من حيث استعمالها اللغوي، ومخرجها الصوتي، وأنواع تخفيفها.

وتخلص الورقة إلى خاتمة تتناول الإشارة إلى جملة من النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث، مع ثبت من المصادر والمراجع.

مقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان مالم يعلم، والصلاة والسلام على معلم هذه الأمة ومنقذها من الضلال محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه وسلم وبعد فإن القرآن الكريم هو كلام الله المعجز، المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، المتعبد بتلاوته[1] وهو الحجة البالغة، والدلالة الدامغة، والبرهان الساطع: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِن رَبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ [2] أنزله الله هدى ورحمة للمؤمنين: ﴿يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ ..﴾[3] حيث جاء شاملا لجميع مجالات الحياة، ومناحيها المختلفة، وصدق رسول اللهﷺ "فيه نبأ من قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم... "[4].

أنزل الله هذا الكتاب على النبي الأمي، وأرسله إلى أمة أمية لا تكتب ولا تحسب، ولا تعرف عن الخط والكتابة شيئا، اللهم إلا النذر اليسير في جزيرة العرب كلها، وبضعة عشر رجلا في قريش خاصة[5]، وقد جاء الإسلام وسجل عليها ذلك في قوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِينَ رَسُولاً مِنْهُمْ....﴾ [6]، ورفقا من الله بهذه الأمة فقد يسر حفظ هذا الكتاب وتلاوته وفهمه لعباده المؤمنين وهو القائل سبحانه: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ...﴾[7].

([1]) ينظر: إرشاد الفحول للشوكاني:28، ومصطلحات علم القراءات حمدي هدهد 1:29.
([2]) النساء: 174.
([3]) المائدة: 16.
([4]) جامع الترمذي، حديث رقم: 2906.
([5]) ينظر: تاريخ المصحف الشريف، عبد الفتاح القاضي:3.
([6]) الجمعة: 25 .
([7]) القمر: 17 .

وزاد من تيسيره ـ سبحانه ـ بأن رخص لأمته قراءته بأكثر من لغة من لغات العرب وصل عددها إلى سبعة، وهو ما تضمنه حديث البخاري في قولهﷺ : "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسر منه"[1]، ومن هنا بدأ علماء القراءات بوضع ضوابط لتحديد نوع القراءة التي يتلى بها القرآن الكريم وترك ما عداها، وتبارى علماء اللغة في قياس أنواع القراءات على قواعد اللغة، والنظر في ما خرج منها على القياس، من بين هؤلاء العلماء، أبو عمرو عثمان بن عمر الدريني المشهور بابن الحاجب[2].

إشكالية البحث:

القراءات القرآنية وعلاقتها بصناعة العربية أمر طال النظر فيه قديما وحديثا، وأخذ حيزا كبيرا من دراسات الباحثين، وأكثر هذه الدراسات كانت منافحة عن القراءات في مقابل من ردها أو نسبها إلى اللحن، وذلك من خلال الإتيان بالشواهد المؤيدة لذلك من كلام العرب، وذكر مقاييس اللغة التي تدعمها، بعضهم ذهب إلى أنه بمجرد ورود القراءة بشيء، فينبغي اعتباره والبناء عليه، وجعله مقيسا وإن كان قليلا شاذا بالنسبة لغيره من كلام العرب، وإذا كان علماء القراءات ـ حسب شروطهم ـ قد توقفوا عند القراءات السبع أو العشر، فإن علماء اللغة قد توسعوا في ما زاد على ذلك، ومن هنا ظهرت اختلافات النحويين في الإعراب، تقديما أو تـأخيرا، أو نصبا أو رفعـا أوجرا، وفي الصوتيـات بالإمالـة والترقيق والإدغـام وغيرها. من بين هؤلاء العلماء أبو عمر بن الحاجب الدويني الأسناني المتوفى سنة: 646هـ. موضوع هذه الورقة.

الدراسات السابقة:

ظهرت تآليف ابن الحاجب في مختلف فنون العلم ومجالاته وتوجهت أنظار الباحثين إلى تناولها بالدراسة والشرح والتحليل، من أبرز الدراسات:

1. كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، وهذا المؤلف اهتم به أهل العلم دراسة وشرحا، واستدراكا واختصارا، وقد تجاوزت شروحه سبعا وستين شرحا، وثلاث مختصرات، قال أبو حيان عن الكافية: (هذه نحو الفقهاء).
2. الشافية في التصريف، يقول عنها مؤلفها (إنها ملحقة بالكافية وتتمة لها) تجاوزت شروحها ستا وعشرين شرحا.
3. المقصد الجليل في علم خليل، وهو نظم في العروض تضمن (171) بيتا شرحها الأسنوي رحمه الله. بالإضافة إلى الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري وغيرها[3].

هذا في القديم، أما حديثا فقد كتبت حول ابن الحاجب ومؤلفاته جملة من الدراسات في كتب، ورسائل جامعية، وبحوث علمية متنوعة من بينها:

1 ـ المناهل الصافية إلى كشف معاني الشافية، تحقيق عبد الرحمن شاهين.
2 ـ الدرر الكافية في حل شرح الشافية، تحقيق نبيل أبو عمشة رسالة علمية.
3 ـ الظواهر الصوتية في شرح شافية ابن الحاجب رسالة علمية، نوقشت بجامعة آل البيت.

إلا أن تناولي للموضوع يختلف عن هذه التي الدراسات المشار إليها، فهو وإن كان يتعرض للجوانب الصوتية في بعض ظواهرها في عدد من الحروف عند ابن الحاجب لكنه يتناولها من حيث الأداء الصوتي للقراءات القرآنية وهو جانب لغوي قرائي اهتم به ابن الحاجب في دراساته المتعلقة بهذا الجانب ويحتاج إلى مزيد من البث والتوضيح والاستقراء.

أسباب اختيار الموضوع:

اعتنى المسلمون بكتاب ربهم عناية لم ينلها أي كتاب قبله أو بعده، فبعضهم اهتم بتجويد حروفه وإتقان تلاوته، وبعضهم اهتم بأوجه قراءاته وطرق أدائه، وغيرهم كان اهتمامه بمعانيه وتفسيره، وآخرون بإعرابه ولغته، وغير هؤلاء وأولئك توجه إلى أحكامه وأوامره ونواهيه، لكن السبب الأساس الذي دعاني إلى تناول هذا الجانب عند ابن الحاجب هو ما رصدته عند المهتمين بالقراءات القرآنية من مبالغة صوتية في أداء بعض الأوجه القرائية في باب الإمالة والتقليل، والإدغام بأنواعه، وأنواع تخفيف الهمز على اختلاف موقعها في الكلمة القرآنية، فكان هدفي ولا يزال أن استجلي ما تناوله ابن الحاجب تلميذ الشاطبي صاحب اللامية المشهورة في القراءات السبع.

منهجية البحث:

تتناول الورقة بعض الجوانب الصوتية المتعلقة بأداء الكلمات القرآنية وتعرض موقف ابن الحاجب من القراءات القرآنية وذلك من خلال العرض والتحليل وفق منهج تكاملي مدعما بالأمثلة والنصوص العلمية ذات العلاقة، وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يتضمن ـ بعد المقدمة ـ ثلاثة مطالب وخاتمة:

([1]) صحيح البخاري، حديث رقم4992 باب: أنزل القرآن على سبعة حرف.
([2]) ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان 3 :248، وغاية النهاية لابن الجزري1: 607 والديباج المذهب لابن فرحون:289.
([3]) ينظر: الطالع السعيد لأسماء نجباء الصعيد للأدفوي ص: 187.

المطلب الأول: القراءات القرآنية عند ابن الحاجب.
المطلب الثاني: الإدغام وأثره الصوتي في الأداء.
المطلب الثالث: تخفيف الهمز في بعض صوره.
وتنتهي الورقة بخاتمة تجمل أهم النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: القراءات القرآنية عند ابن الحاجب

قيض الله للغة القرآن علماء عاملين، وُفِّقوا لجمع اللغة من أفواه العرب، وقاموا بدراستها واستخراج أصولها وقواعدها، من بين هؤلاء العلماء ابن الحاجب (ت: 646هـ) الذي ألف في النحو والصرف وغيرهما مختصرات جمعت المسائل النحوية والصرفية، وعلم الأصول، وقد اهتم العلماء بشرح هذه المؤلفات وبينوا ما غمض منها بتفصيل أوسع، وبيان أوضح، ولا غرابة أن يكون ابن الحاجب كذلك، حيث إنه جمع بين فنون مختلفة، فهو: فقيه، أصولي، عروضي، عالم بالقراءات ورواية الحديث ونظم الشعر، عرف بالذكاء والفطنة، وسرعة البديهة.

بدأ حياته بدراسة القراءات على يد أشهر علماء عصره: الإمام أبو القاسم بن فيره الشاطبي[1]، فقرأ عليه عددا من الروايات، وسمع منه التيسير والشاطبية، وقرأ السبعة على أبي الجود غياث بن فارس اللخمي[2] كما قام بمهمة التدريس في الزاوية النورية بالشام، وحين رجع إلى مصر تصدر للإقراء بالمدرسة الفاضلية التي كان إمامها في الإقراء شيخه أبو القاسم الشاطبي، صاحب المنظومة اللامية في القراءات السبع (حرز الأماني ووجه التهاني) التي فاقت أبياتها ألف بيت.

وتذكر كتب التراجم أن لابن الحاجب مؤلفا في علم القراءات، حيث ذكر الجاربردي[3] أن لـه شرحا على كتاب الهادي, والدليل على اتقان ابن الحاجب للقراءات القرآنية، وسعة اطلاعه عليها، ودقة علمه بقرائها أنه كان ينسب القراءة المستشهد بها إلي أصحابها في الغالب.

ومن خلال متابعة المنهجية التي كان يتبعها ابن الحاجب في عرض القراءات القرآنية يمكن القول بأنه كان يقسمها إلى نوعين:

الأول: الجانب المتعلق بأصول القراءات، وفي هذا كان تعامله مع الصوتيات، وهي تتعلق بقواعد عامة تشمل المد والإدغام، والإمالة، والترقيق، وتخفيف الهمز وما يتعلق بالمخارج والصفات وغيرها.

الثاني: الأحكام الفرشية المبثوتة في سور القرآن الكريم، وهي الأحكام المتعلقة باختلاف القراء في الإفراد والتثنية والجمع، والخطاب والغيبة، والتذكير والتأنيث، وتغير حركات البناء والإعراب وغيرها.

أما التعامل مع أنواع القراءات فكان ابن الحاجب يري بتواتر السبعة، وما بعد السبعة، كما يتعامل مع ما فوق ذلك من الشواذ، لكنـه أحيانا يتابع قول من سبقه ـ كما ينقل الرضي ـ حيث يقول: "ولا نسلم تواتر القراءات السبع وإن ذهب إليه بعض الأصوليين"[4]، وبالتالي فهو ينسف تواتريتها جميعا.

كما نجده أحيانا يثبت تواتر السبعة في الفرش فقط حين يقول: "القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمز ونحوه"[5].

ضوابط قبول القراءة عند علماء القراءات:

وضع علماء القراءات ضوابط لقبول القراءة الصحيحة تمثلت في:

1. موافقة وجه من أوجه الرسم القرآني.
2. موافقة وجه في العربية ولو احتمالا.
3. صحة السند.

وهي الشروط التي أشار إليها ابن الجزري (ت:833هـ) في طيبة النشر حين قال:

فكـل مـا وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالا يحوي
وصح إسنادا هو القرآن فهـذه الثـلاثـــة الأركـــان
وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة[1].

([1]) أبو محمد القاسم بن فيرة الشاطبي الرعيني الضرير، ولد بشاطبة ثم انتقل الى مصر، واستقر بمدرسة القاضي الفاضل، وبها نظم قصيدته اللامية في القراءات السبع، والرائية في الرسم القرآني، من تلاميذه السخاوي وابن الحاجب، توفي بالقاهرة عام: (590هـ) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 1: 706.

([2]) أبو الجود غياث بن فارس بن مكي اللخمي الضرير، إمام محقق، فرضي، نحوي، عروضي، تلى على الشريف الزيدي وابن حزم الغافقي، وأخذ عنه السخاوي وابن نشوان، وابن الحاجب، (ت:599هـ) ينظر: معرفة القراء الكبار:184.

([3]) فخر الدين أحمد حسين الجاربردي، نزيل تبريز، فقيه شافعي لغوي، أخذ عن القاضي ناصر الدين البيضاوي، وصنف شرح منهاجه، وشرح الحاوي في الفقه، وشرح شافية ابن الحاجب،(ت: 746هـ) ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، عالم الكتب بيروت، 5: 169. والديباج المذهب لابن فرحون، 2: 86.

([4]) شرح الكافية للرضي، تحقيق: حسن الحفظي1: 942

([5]) مختصر الأصول لابن الحاجب ص: 273

أنواع القراءات:

وقد اجتهد العلماء في تحديد أنواع القراءات وأقسامها، وهي في مجملها لا تخرج عن ثلاثة أنواع:

النوع الأول: ما توفرت فيه الشروط الثلاثة المشار إليها، وهي القراءات السبع، وهذه سميت بالصحيحة أو المتواترة.

النوع الثاني: قراءة الآحاد وهي ما تواترت ولم تسند أو العكس، وهذا يمثل القراءات الثلاث المتممة للعشرة.

النوع الثالث: ما نقص فيه شرط من شروط قبول القراءة وهو المسمى بالقراءات الشاذة.

وهذه الضوابط والشروط وإن تعامل معها اللغويون بشيء من القبول المطلق أو المقيد بضوابط، وفصّلوا فيها، إلا أنها لم تستبعد عند أغلب النحاة، لأنهم يؤكدون: إن القراءات القرآنيــة هي أفصح الكلام، وقد نقل ابن خالويـه[2] الإجماع على أن اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح من غيرها، ثم قال: "لا خلاف في ذلك"[3]، وهذا يدل على أن ذلك الأمر كان مستقرا في صناعة النحو في مراحله المتقدمة. وقد اعتمد النحاة على القراءات كأحد روافد السماع، لأن السماع بالنسبة لصناعة النحو كالقرآن والسنة بالنسبة للفقه، فالقراءات على هذا أصل من أصول النحو، فلا خلاف في الاحتجاج بهـا، متواترها، ومشهورها، وشـاذها، لأن الشــاذة وإن فقدت بعض شروط القراءة إلا أن الاعتماد عليها من جهة العربية مقبول، لأنها كلها ثابتة الفصاحة، معزوة إلى عربي فصيح[4].

ولم تنشأ صناعة النحو إلا من أجل الحفاظ على القرآن من جهة الخوف من اللحن، وعدم فهم آياته، بل إن أول من خدم القرآن وعلق عليه أصحاب التفاسير هم النحاة، ويقال لهم أصحاب المعاني ...وهؤلاء الذين عناهم البغوي[5] في تفسيره (معالم التنزيل) بقوله: "قال أصحاب المعاني"[6].

ولتنوع أوجـه القـراءات القرآنية وتعدد أوجـه الإعراب فيهـا من حيث تغير الحركات والتقديم والتأخير، فقد ضمَّن سيبويه[7] كتابه من الشواهد القرآنية تبعا لذلك أكثر من (450) أربعمائة وخمسين نصا قرآنيا[8].

بالإضافة إلى ما تقدم فإنه ينبغي التنبيه إلى أنه من بين أئمة القراءات المتواترة أئمـة في الصناعـة النحوية كأبي عمرو البصري[9] وعلـي بن حمزة الكسائي[10] فـابن الحـاجب ليس بدعـا من أئمـة النحـو الذين سبقوه أو عاصروه مـن حيث الاحتجاج للقراءات القرآنية، والتوقف عند بعضها بالنقد والتعليل، أو الاستدراك على بعض ما قيل من توجيه في نصوص أو قواعد بعينها، وهو ما نحاول تبيانه من خلال حديثنا عن منهجيته التي سار عليها في القواعد العامة للقراءات، والتي يسميهـا بالصوتيات، والمعروفـة عند أهل التخصص بالأصول، أو في حديثه عن الألفاظ المستشهد بها في سورها والمعروفة في عرف القراء بفرش الحروف.

الجانب المتعلق بالصوتيات:

إذا كان علماء اللغة المُحْدَثُون يرون أن دراسة الصوت هي أول خطوة في أَيَّةِ دراسة لغوية، لأنها تتناول أصغر وحدة في بنية الكلمة، وهي المادة الخام للكلام الإنساني، فإن القدامى ــ من علماء اللغة ــ قد تناولوا هذه الدراسة بشيء من الخلط، ولم يتخذوها غاية في حد ذاتها، بل وسيلة وتهيئة لدراسة ظاهرة الإدغام والمد، والإمالة، وتخفيف الهمز وغيرها في تلاوة القرآن الكريم.

وأول درس صوتي وصل إلينا هو فكر أبو الأسود الدؤلي[11] عن طريق وصفه للحركات، وهي ما تعرف في الدرس الصوتي بالحركات القصيرة، ثم ارتقى المستوى الصوتي مع الخليل[1] حيث وثق في التراث اهتمامه بمخارج الأصوات وترتيبه لها من خلال مصنفه في أول معجم عربي سماه (العين).

([1]) شرح طيبة النشر في القراءات العشر للنويري 1: 105 – 106 .

([2]) الحسن بن أحمد بن خالويه بن حمدون النحوي، أخذ القراءة عرضا عن ابن مجاهد وابن الأنباري، والنحو عن ابن دريد ونفطويه، من تصانيفه: كتاب مجدول في القراءات (ت:370هـ) غاية النهاية 1: 237.

([3]) شرح الفصيح لابن خالويه: 704 .

([4]) ينظر: المحتسب لابن جني1: 32 .

([5]) الحسين بن مسعود البغوي، حافظ مفسر، وفقيه شافعي مجتهد (ت:516هـ) من آثاره: شرح السنة التهذيب في فقه الشافعي، معالم التنزيل في التفسير، ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي، مؤسسة الرسالة بيروت، 19: 439.

([6]) معالم التنزيل للبغوي1: 122 و 160 .

([7]) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، إمام البصريين في اللغة، أخذ عن الخليل ويونس والأخفش، من أشهر تصانيفه: الكتاب (ت:180هـ) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي 2: 229 – 30.

([8]) ينظر: الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، محمد عبادة: 20 .

([9]) أبو عمرو زبان بن العلاء المازني أحد القراء السبعة، أعلم الناس بالعربية والقرآن مع الصدق والزهد ولد بمكة، ونشأ بالبصرة، ومات بالكوفة (ت:159هـ) غاية النهاية 2: 288 – 292 .

([10]) علي بن حمزة الكسائي، مولى بني أسد، أحد القراء السبعة، وأحد أئمة النحو، من آثاره: اختلاف العدد، كتاب الحروف، كتاب الهجاء (ت:189هـ) كشف الظنون، حاجي خليفة 5: 668.

([11]) ظالم بن عمرو بن سفيان، قاضي البصرة، ثقة جليل، أول من وضع مسائل في النحو بإشارة من علي بن أبي طالب، فلما عرضها عليه قال: ما أحسن هذا النحو، أسلم في حياة النبي ولم يره (ت:69هـ) ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء 1: 345 – 346.

أما ابن جني[2] فقد دون خلاصة فكره ونتيجة تجاربه، وثمرة إنتاجه في سر صناعة الإعراب، حيث وضع فيه الكيفية التي يتم بموجبها حدوث الصوت، وشَبَّهَ مجرى النفس بالمزمار، وكان أول من استخدم مصطلح علم الأصوات للدلالة على مفهوم وماهية الصوت، ونص على الصوامت، وأن الحركات أبعاض حروف المد واللين[3].

وابن الحاجب ـ رحمه الله ـ سار في دراسته للحروف العربية على هدي من سبقوه، فاتفق مع الخليل فيما نص عليه في مقدمة كتاب (العين) ونص على أنها تسع وعشرون حرفا، منها خمس وعشرون حرفا صحاحا، لها أحياز ومدارج، وأربعة أحرف جوف وهي: الواو، والياء، والألف اللينة، والهمزة[4]، كما وزع ابن الحاجب المخارج على ستة عشر مخرجا، وهو يتفق مع سيبويه في ترتيب الحروف ضمن مخارج محددة، باستثناء تقديم وتأخير بعضها في المخرج نفسه، إلا أن ابن الحاجب تفرد في إطلاقه لام التفخيم على الألف مغايرا مصطلح ألف التفخيم الذي قال به كل من سيبويه وابن جني، وجاء ترتيبها السادس ضمن الأحرف المستحسنة، وسواء أطلق هذا أو ذاك فعملها واحد، وهو أن ينحني بها نحو الواو. يقول شارح الشافية: "ولام التفخيم وهي التي تقع قبل مفتوح أوساكن من صاد أو ضاد أو ظاء كصلاة، ويصلون، وكذا لام (الله) إذا كان قبلها ضمة أو فتحة..." [5].

ولعل هذه التسمية ـ ألف التفخيم ـ التي أطلقها ابن الحاجب لا تستقيم مع قاعدة التفخيم بالنسبة لما مثل له إلا في نوع واحد وهو وقوع الألف بعد اللام مثل (الصلاة)، إذ كيف يطلق على اللام المفخمة في نحو: مطلع ويصلونها ألف التفخيم؟ إلا إذا كان من باب إطلاق الجزء وإرادة الكل، ولم أر من علماء اللغة ـ فيم اطلعت عليه ـ من وافقه على هذه التسمية، فلام التفخيم الوارد في شرح الشافية للرضي غير ألف التفخيم التي ذكرها علماء العربية القدامى، فهذا ابن جني يقول: "وأما ألف التفخيم فهي التي تجدها بين اللام وبين الميم نحو قولهم (سلام عليك) وعلى هذا كتبوا: (الصلوة) و(الزكوة) و(الحيوة) بالواو، لأن الألف مالت نحو الواو، كما كتبوا (إِحْدَيهُمَا) و(سَوّيهُنَّ) بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة"[6]. أما علماء القراءات القرآنية فيطلقون على هذا النوع اللام المغلظة أو اللام المفخمة، واختار الشاطبي رحمه الله (ت: 590ه) إطلاق التغليظ في اللام والتفخيم في الراء، قال الشاطبي:

وغلظ ورش فتح لام لصادها أو الطاء أو للظـــاء قبل تنزلا
إذا فتحت أو سكنت كصلاتهم ومطلع أيضا ثم ضل ويوصلا[7]

وإذا كان ابن الحاجب قد جمع أبواب الصرف في كتاب مستقل سماه (الشافية) عالج فيه القضايا الصوتية والصرفية من التقاء الساكنين، وهمزة الوصل والوقف، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإدغام وغيره، فإن القراء وعلماء التجويد قد أسهموا في دراسة الأصوات بعد أن أدركوا أهمية الانتفاع بهذه الدراسة في ضبط القراءات وأصولها[8]، ويعد كتاب الرعاية أحد المؤلفات الصوتية الذي ألفه مكي بن أبي طالب القيسي (ت:437هـ) حين ازدهرت ونضجت العلوم اللغوية.

ومدخل نقاشنا في الصوتيات، أو علم أصول القراءة كما يطلق عليه علماء القراءات حول ما أورده ابن الحاجب في مختصر الأصول بأن القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء، كالمد والإمالة والإدغام، وتخفيف الهمز ونحوه. وسوف نقصر الحديث في المطلبين التاليين على مناقشة نوعين فقط في هذا الباب هما: الإدغام، وتخفيف الهمز في بعض صوره.

المطلب الثاني: الإدغام وأثره الصوتي

يعرف ابن الحاجب الإدغام بقوله: "أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل، ويكون في المثلين والمتقاربين"[9]، وهذا التعريف يتفق كثيرا مع ما ذهب إليه علماء اللغة القدامى ومنهم سيبويه الذي لم يعرفه تعريفا صريحا، وإن عرض له في أكثر من باب منها باب التضعيف، حيث علل له بقوله: "لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم في موضع واحد ثم

([1]) الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي، صاحب العروض والعربية، أملى كتاب العين المشهور على الليث ابن المظفر (ت:175هـ) ينظر: بغية الوعاة 1 : 557.

([2]) عثمان بن جني الموصلي، من أئمة الأدب والنحو، له عديد المصنفات منها: المحتسب في تبيين شواذ القراءات، سر صناعة الإعراب، الخصائص(ت: 392هـ) ينظر: معجم الأدباء 3: 461.

([3]) ينظر: سر صناعة الإعراب1: 9 و: 19.

([4]) ينظر: شرح الشافية للرضي3: 250 والعين1: 57.

([5]) ينظر: المصدر السابق 3: 255 .

([6]) سر صناعة الإعراب1: 72 وينظر كتاب سيبويه4: 432 والمقتضب1: 46.

([7]) حرز الأماني، البيتان: 359 و360، ينظر شرح شعلة على الشاطبية:131.

([8]) ينظر: مفهوم الدرس الصوتي عند العرب حتى نهاية القرن الخامس عشر، رسالة علمية: ص" 159.

([9]) شرح شافية ابن الحاجب للرضي3: 233.

يعودون إليه، فلما صار ذلك تعبا عليهم أن يداركوا في موضع واحد، ولا تكون مهلة كرهوه وأدغموا لتكون رفعة واحدة"[1].أما ابن جنني فيقول: "قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت"[2].

وابن الحاجب لا يسوي بين الأصول والفرش في الاحتجاج بالقراءات، وهو وإن أكد على صحة السبعة والاحتجاج بها إلا أنه ذكر "أن النحويين مطبقون على أنه لا يصح الإدغام، والمقرئون مطبقون على أنه يصح الإدغام، فيعسر الجمع بين هذين القولين مع تعارضهما"[3]، وقد ثبت الإدغام بالسماع الصريح ـ كما ذكر ابن الحاجب ـ وذلك في قراءة أبي عمرو البصري الذي أدغم الدال في الجيم في قوله تعالى: ﴿دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً﴾[4] وأدغم الميم في مثلها في قول الله تعالى: ﴿الْعِلْمِ مَالَكَ﴾[5].

والأمر الذي يدعو إلى التوقف عنده أنك تجد علماء اللغة بمن فيهم ابن الحاجب يذكرون أن أفصح الكلام هو القرآن، والقراءة سنة متبعة لا تجوز مخالفتها ثم يحيدون عن ذلك، من هؤلاء الزجاج [6] الذي نسب قراءة حمزة إلى الخطإ في كسره ميم (وَالْأَرْحَامَ) بالنساء، وليس هذا فقط بل تجرأ غير اللغويين على القراءة أيضا حيث نقل عن ابن حنبل[7] كراهته لقراءة حمزة لما فيها من طول المد والكسر والإدغام[8]، وللرد على هؤلاء وغيرهم نورد هنا ما ذكره أبو حيان في محيطه قال: "كلام الله تعالى أفصح الكلام، فلا يجوز فيه جميع ما يجوزه النحاة في شعر الشَّمَّاخ، والطِرِمَّاح، وغيرهما من سلوك التقادير البعيدة، والتركيب القلقة، والمجازات المعقدة"[9].

ويلاحظ على ابن الحاجب أنه لم يستبعد الإدغام من مصنفاته، حيث يذكر في الشافية أن الباء تدغم في الفاء، وتدغم في الميم، لأنها تشترك معهما في المخرج، ولكن لا يدغم فيها شيء من مقاربها كأصوات الفاء والميم والواو، على الرغم من اشتراكهما في المخرج، ولكن هناك تباين بينها في الملامح الصوتية معها، فصوت الفاء يتميز بالتفشي، والميم بالغنة، والواو بالمد واللين، ونص ابن الحاجب على إدغام صوت الباء فقال: "والباء في الميم والفاء" ومثل لذلك شارح الشافية بنحو: (اضرب مالكا) و(واضرب فاجرا) [10].

يتضح مما ذكر أن علماء العربية القدامى لم يتناولوا الإدغام من الناحية الصوتية، واكتفوا بالناحية الصرفية ا لتي وجدت في تضاعيف مؤلفاتهم، حيث اكتفوا بذكر التضعيف والإدغام دون بيان الفترة الزمنية اللازمة لإنتاج الصوت المكرر، وقد لجأوا إلى الإدغام للتخلص من الثقل الذي رافق النطق بالمثلين والمتقاربين، وذكر ابن الحاجب أن كل مثلين يدغمان إلا الألفين والهمزتين فقال ما نصه: "فالمثلان واجب عند سكون الأول إلا في الهمزتين... وإلا في الألفين لتعذره"[11]، وإن كان استثناء الهمزة والألف لا يتفق والدرس الصوتي الحديث الذي نص على "أن الألف حركة طويلة، والنسيج المقطعي للغة العربية لا يقبل مقطعا مبدوء بحركة... والقرشيون يتخلصون منها ـ الهمزة ـ بحذفها أو تسهيلها أو قلبها إلى حرف مد"[12].

وإذا كان اللغويون قد اضطربت آراؤهم حول إمكانية إجراء الإدغام من عدمه، أو وقوعه في أحرف أو مواضع دون سواها، فإن علماء القراءات قد أثبتوا الإدغام كأصل من أصول القراءة، ومن ثم قسموه إلى كبير نحو: (مَنَاسِكَكُمْ) و(يَرْزُقُكُمْ) وصغير نحو: (مِنْ نِعْمَةٍ) و(وَإِنِّي عُذْتُ)، وكل منهما في كلمة أو في كلمتين، ويكون في المثلين والمتقاربين، وقد عقدوا عددا من الأبواب لهذا الغرض، يقول ابن خلف الأنصاري[13]: "ليس في الإدغام الصغير إدغام متحرك ولا مثل، وقد قسمه القراء قسمين: قسم سكونه خِلْقَة، وقسم سكونه عن حركة" [14]، وذكر من النوع الأول وهو المختلف فيه من

([1]) كتاب سيبويه4: 417.
([2]) الخصائص2: 139.
([3]) الإيضاح في شرح المفصل2: 494.
([4]) فصلت27.
([5]) المصدر السابق، وينظر: الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر الأنصاري: 80 .
([6]) أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، عالم بالحو والعربية، ولد ومات ببغداد، نقل النحو عن المبرد، وكانت له مناقشات مع ثعلب وغيره، تتلمذ له أبو القاسم الزجاجي، من آثاره: معاني القرآن، الاشتقاق، الأمالي، إعراب القرآن وبيانه (ت:311هـ) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي ص: 179.
([7]) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، إمام المذهب الحنبلي، ولد ببغداد، وحضر دروس الفقه وأصوله على الإمام الشافعي، من أشهر آثاره: المسند في الحديث، والناسخ والمنسوخ (ت:241هـ) ينظر: وفيات الأعيان 1: 47 والبداية والنهاية لابن كثير 10: 325.
([8]) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج 2: 6، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى1: 74.
([9]) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي1: 12.
([10]) ينظر: شرح الشافية للرضي3: 269.
([11]) الشافية 3: 234.
([12]) في اللهجات العربية: 75– 76 .
([13]) أحمد بن علي بن خلف الأنصاري المعروف بابن البادش، ولد بغرناطة ببلاد الأندلس، كان متقنا ثقة، خطيبا، محدثا، إماما في النحو، من آثاره: الإقناع في القراءات السبع، كتاب التكبير، الطرق المتداولة في القراءات(ت: 540هـ). ينظر: معجم الأدباء 3: 461.
([14]) الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد الأنصاري:147.

الساكن الخِلْقَة ستة أصناف: بدأها بذال إذ نحو: ﴿إِذْ ظَلَمُوا﴾، وختمها بإدغام النون الساكنة والتنوين، نحو ﴿مِن وَلِيٍ﴾ وذكر من النوع الثاني وهو ما سكونه عن حركة تسعة أصناف، بدأها بإدغام الباء عند الفاء نحو: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾ [1] وختمها بإدغام الفاء في الباء نحو: ﴿نَخْسِفْ بِهِم﴾[2]، وهذا يؤكد تواتر صوت الإدغام في لهجات العرب، وصحة نقله أداء، وبخاصة إذا علمنا أن باب الإدغام الكبير قد اختص به قارئ لغوي من القراء السبعة وهو أبو عمرو البصري، يقول الشاطبي في منظومته في القراءات السبع:

ودونك الإدغام الكبير وقطبه أبو عمرو البصري فيه تحفلا[3]

أَبَعْدَ هذا يمكن لابن الحاجب وغيره أن يطعنوا في إجراء صوت الإدغام أداء، بله أن يشككوا فيه أو يمنعوه؟

المطلب الثالث: تخفيف الهمز في بعض صوره

موضوع الهمز شغل العلماء والباحثين قديماً وحديثاً لما لازم هذا الحرف من مشكلات في رسمه، واختلاف صورته من حيث التحقيق أو التخفيف بأحد أنواع التخفيف المعروفة.

والهمز لغة: مصدر بمعنى الضغط، والدفع، والغمز، وسمي هذا الحرف بذلك لأن الصوت -عند النطق به – يغمز ويدفع بكلفة[4] ولهذا اعتورت[5] عليه أنواع التسهيل من قلب، وحذف، ونقل بين بين، والهمز هو الحرف الوحيد من بين أحرف الهجاء الذي يذكر ويؤنث لفظًا، حيث تلحقه تاء التأنيث فتقول: هذا همز، وهذه همزة[6].

وقد كانت مشكلة رسم الهمزة ولا تزال من المسائل التي عانى منها الكتبة، ذلك لأنها تنفرد بخصوصية دون بقية حروف الهجاء، وهي اختلاف صورتها، وعدم وجود صورة واحدة لها ينصرف إليها الذهن عندما يريد الكاتب أن يعبّر عنها في الكتابة، فالحديث عن الهمزة، ومحاولة تيسير قواعدها، والخلاف الاملائي (القياسي) في رسمها كان له النصيب الأوفر في كتب الاملاء. "إذ شغلت علماء اللغة زمناً طويلاً، وأثارت الجدل بين البصريين والكوفيين حقبة كبيرة من الزمن، وكانت موضعاً للأخذ والرد والمناقشة في المجامع العلمية، وفي حلقات النقد، ومجالس الأدب، فكان كل فريق يدلي بحجته، ويؤيد برهانه دون أن يتوصل أحد منهم إلى حل حاسم"[7].

ولعل المشكلة قد برزت منذ منتصف القرن الثاني الهجري حين اختار الخليل بن أحمد رأس العين ليعبّر به عن الهمزة باعتبار أن كلا من الهمز والعين يخرجان معاً من مخرج واحد وهو الحلق[8]، ولم يكن لدى العرب حرف يعبّر عن الهمزة، وإنما كانوا يرمزون إليها بنقطة أو نقطتين أولون يخالف مداد المصحف[9].

ويعرّف سيبويه الهمزة بأنها: "نبرة في الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً، فثقل عليهم ذلك كالتهوع"[10] ويضيف ابن درستويه موضحاً صورة الهمزة فيقول: "إن الهمزة مأخوذة من العين غير معققه، لأنهما مشتركان في المخرج، وأنها تُمَثَّل بها، وهي الصورة التي وضعها الخليل للهمزة فلم يستعملها الناس وكتبوا الهمزة على صورة اللين، وصيروا ما وضعه الخليل شكلاً له"[11]، وقال أيضا: "إن الخليل زاد في حروف المعجم صورة الهمزة فلم يعتمد عليها الناس وجعلوها شكلة لها".

ويبدو أن علماء العربية لم يتفقوا على صورة لرسم الهمزة، شأنها في ذلك شأن أصوات العربية، وقد أنكر المبرد[12] والأزهري[13] أن تكون للهمزة صورة حرف[14]، قال الأزهري: "اعلم أن الهمزة لا هجاء لها، إنما تكتب مرة ألفا، ومرة واوًا،

([1]) الرعد: 5.

([2]) المصدر السابق:147– 166.

([3]) حرز الأماني، مصدر سابق، البيت رقم: 116.

([4]) ينظر تاج العروس للزبيدي 4: 84 مادة همز.

([5]) نقل ابن منظور عن ابن الأعرابي قوله: " التعاور والاعتوار: أن يكون هذا مكان هذا، وهذا مكان هذا"، لسان العرب: 4 : 619 (عور).

([6]) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص: 38.

([7]) الوسيط في النحو والاملاء – حليمة سلوم – بيروت 1984 ص: 119.

([8]) ينظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد 1: 58، والمستطاب في التجويد، شهاب الدين القسطلاني، المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ص:88، 89.

([9]) ينظر: المحكم في نقط المصاحف للداني، ص: 19 وما بعدها.

([10]) الكتاب لسيبويه 2: 167 وينظر شرح المفصل لابن يعيش، 9: 107 – 116.

([11]) كتاب الكتاب – ابن درستوية، ص: 106.

([12]) محمد بن يزيد الإزدي المبرد، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني وغيره(ت:285هـ) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي 1: 269 وطبقات النحويين ص:101 – 110.

([13]) أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري الهروي، درس الفقه ثم غلب عليه التبحر في العربية فرحل في طلبها، من مصنفاته: تهذيب اللغة، غريب الألفاظ التي استعملها الفقهاء، علل القراءات(ت:370ه) ينظر: سير علام النبلاء للدهبي 16: 316 – 317.

([14]) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 102 وما بعدها.

ومرة ياءً"[1] وقد بلغ الخلاف في الهمزة ليصل إلى اسمها هل يقال لها همزة أم ألف؟ فذكر الأخفش (ت: 215هـ) أن الهمزة غير الألف، واستدل على ذلك باختلاف مخرجها، لأن الألف مخرجها هوائي في حين أن الهمزة عند القدماء تخرج من أقصى الحلق.

ويذهب ابن جنى إلى أن الألف صورة الهمزة فيقول: "اعلم أن الألف التي في أول حروف المعجم هي صورة الهمزة"[2]، واستدل على ذلك بأن أول ما ننطق به في الألف هو صوت الهمزة، لذلك فإن الألف هي الهمزة عنده، ويشير غيره إلى هذا الخلاف بقوله: "واختلف فيها هل يقال لها ألف أو همزة؟ فبعضهم يسميها ألفاً مراعاة للنطق بها وهو الأبين، ولكلا الوجهين نظر، والأحسن أن تسمى ما عليه في النطق لأن ذلك هو معنى الهمزة"[3]. وجاء في "مجمل اللغة": "وقد تسمى الألف همزة، والهمز كالعصر، يقال: همزت الشيء في كفي (أي عصرته)، ومن ذلك الهمز في الكلام لأنه كأنه يضغط الحرف"[4].

استعمال الهمزة اللغوي

والهمزة تستعمل للنداء والاستفهام[5]، ففي النداء تستعمل مفردة، ولا ينادى بها إلا القريب، لأن مناداة البعيد تحتاج الى مد الصوت وليس في الهمز مد، وتستعمل في الاستفهام الإنكاري ومثاله قوله تعالى: ﴿قُلْ آ اللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴾[6]، وتستعمل في الاستفهام التوبيخي مثاله قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلاَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ﴾[7].

وكذلك في الاستفهام الاسترشادي نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاء ﴾[8]، وفي الاستفهام التقريري نحو قول الشاعر:

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح[9]

وبالرغم مما طرح من آراء علمية تتعلق بوضع الهمزة ووصفها وصورتها رسماً، واستعمالها اللغوي فإن هذا لا يعدو أن يكون تمهيداً لمجال بحثنا لتحديد وضع هذا الحرف الهجائي ضمن الحروف والكلمات وعلاقة ذلك بالصوت والأداء.

مخرج الهمزة الصوتي:

بعد إبراز جوانب مما ذكره علماء الرسم عن صورة الهمزة، وهل هي في ذاتها تسمى ألفاً أو تسمى همزة؟ أجد من الضروري كشف النقاب عن مخرج الهمزة من خلال الدارسات القديمة، وسأقف عند الخليل بن أحمد الذي أولى هذا الحرف عناية خاصة، وكانت له آراء هامة في دراسة مخارج الحروف، حيث أورد في معجم "العين" قوله: "والهمزة في الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه"[10] وهو يرى أن الألف اللينة، والواو والياء المديتان، والهمزة حروف هوائية، أي أنها من هواء الفم، والهمزة بالذات لا مخرج لها عنده[11].

ويلاحظ هنا أنه قد وضع الهمزة مع أحرف المد في موضع واحد، علماً بأنه قبل هذا قد استدرك على وصفه للهمزة بأنها هوائية بقوله: "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة، فإذا رُفِهَ عنها لانت الياء والواو والألف من غير طريقة الحروف الصحاح"[12].

وقد قسَّم الخليل أبجديته الصوتية من حيث مواضع النطق إلى قسمين:

الأول: خاص بما سماه الحروف الصحاح، وبدأ بصوت العين كما هو معروف، منتهيا بالياء والميم.

([1]) تهذيب التهذيب للأزهري 15: 300.
([2]) سر صناعة الاعراب: 1: 46.
([3]) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ص: 38.
([4]) مجمل اللغة، لأبي الحسن بن فارس اللغوي، وهو أول معجم رتب ترتيباً ألفبائياً في الحروف الأول والثاني والثالث في الكلمة، تحقيق: زهير سلطان، رسالة علمية، جامعة بغداد، وقد طبع بمؤسسة الرسالة ببيروت، 1986م، 4 : 909.
([5]) ينظر: معاني القرآن لأبي الحسن الرماني، تحقيق: عبد الفتاح الشلبي، دار نهضة مصر، القاهرة، ص: 32 وما بعدها.
([6]) يونس: 59.
([7]) المائدة: 118.
([8]) البقرة: 29.
([9]) وهذا البيت لجرير (ت : 114هـ) من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان ومطلعها:
أتصحوا أم فؤادك غير صاح عشية هم صحبك بالروح
ينظر: ديوان جرير ص 96.
([10]) كتاب العين للخليل 1: 58.
([11]) ينظر: اللسان مادة (همز) 1: 17.
([12]) كتاب العين: 1: 52.

الثاني: يشتمل على الأحرف الأربعة، وهي أحرف العلة: الألف والواو والياء إضافة إلى الهمزة، واضعاً إياها في ميزان واحد مع حروف العلة[1].

وفي الايضاح لابن الحاجب(ت: 646هـ):"ولا شك أن الهمزة أول، والألف بعدها، والهاء بعدها"[2]. أما سيبويه (ت:180هـ) فيرى "أن الهمزة بعيدة المخرج، في الأصل نبرة من الصدر تخرج باجتهاد، وهي أبعد الحروف مخرجاً فثقل عليهم ذلك لأنها كالتهوع"[3]، وهذا يعني بأن الهمزة حرف شديد[4] مجهور[5]، ويبدو أنه اعتبرها حلقية، حيث عرَّفها بأنها بعيدة المخرج، وفي الأصل نبرة من الصدر تخرج باجتهاد، مركزاً على أنها أبعد الحروف مخرجاً، وقد تبعه في ذلك كثير من أئمة اللغة.

وقريب من هذا ما ينقله إلينا أبو حيان الأندلسي في كتابه: "ارتشاف الضرب من لسان العرب"[6] حين يقول: "فالمخرج الأول أقصى الحلق وهو الهمز والهاء والألف على رتبة واحدة كما يرى المبرد وغيره"[7]، خلافاً لأبي الحسن في زعمه: أن الهمزة والهاء أول، وأن الهاء والألف في رتبة واحدة، وخلافاً لأبي العباس المهدوي (ت: 430هـ) وآخرين في زعمهم أن الهمزة أول، وهي من أول الصدر وآخر الحلق[8]، وهي أبعد الحروف مخرجاً، ثم الألف تليها، وهي صوت لا يعتمد له، وهذا رأي الأخفش، وقد رد هذا كثير من النحاة[9].

أما مكي بن أبي طالب (ت:437هـ) فيعد الهمزة من حروف العلة، ويعلل لذلك قائلاً: "إنما سُميت بحروف العلة لأن التغيير والعلة والانقلاب لا يكون في جميع كلام العرب إلا في أحدها، تعتل الياء والواو فتقلبان ألفاً مرة، وهمزاً مرة، نحو: قال، وكال، وسقاء، ودعاء، وتنقلب الهمزة ياءً مرة، وواوًا مرة وألفاً مرة، فتقول: راس، وبوس، وبير"[10].

هذا ما يقوله الأقدمون عن مخرج الهمزة، أما آراء المحدثين فنكتفي منها بما يقوله كمال بشر[11] الذي ينتقد رأي الخليل ومن سار على نهجه في هذا الشأن قائلاً: "إذا نظرنا إلى ما قاله الخليل بالنسبة إلى مخرج الهمزة ومن نحا نحوه يتضح أنهم مخطئون في وضع الهمزة، وفي تقدير موضع نطقها.." إلى أن يقول: "الهمزة ليست هوائية بالمعنى الذي أراده الخليل، وهو كون الهواء يخرج حراً طليقاً دون اعتراض حال نطقها، لأن الهواء تقابل باعتراض تام في منطقة الحنجرة وذلك بانطباق الوترين الصوتيين"[12].

وإذا كان هذا رأي بعض الباحثين المعاصرين الذين ساروا وفق هذا المنهج مصنفين الهمزة بأنها صوت صامت، مضربين عن القول الذي سار عليه معظم لغويي العرب القدامى على رأسهم: سيبويه، وابن جنى، وابن الحاجب وهو أن الهمزة تخرج من أقصى الحلق، الأمر الذي يؤكده علماء القراءات القرآنية، ويضيف هؤلاء المعاصرون "بأن هذا غير دقيق وفق الدراسات المعملية للأصوات، معللين بأنه يمكن قبول رأيهم –القدامى– بافتراض واحد وهو أنهم ربما أطلقوا الحلق بمعنى أشمل يحمل معه الحنجرة، وعنده تكون هي "أي الحنجرة"، المقصودة بأقصى الحلق، على الرغم من أن القدامى لم يشيروا إطلاقاً إلى الحنجرة ولم يعدوها منطقة لمخارج الأصوات العربية، وربما يعود هذا إلى عدم إدراكهم لهذه المنطقة في تكوين الأصوات، فوقعوا في الخطأ عندما وصفوا بعض الأصوات ومن أهمها الهمزة"[13].

([1]) ينظر: الهمزة في اللغة العربية – خالدية البياع – دار الهلال – بيروت - الطبعة الأولى 1995م ص: 141.

([2]) الايضاح لابي عمر عثمان بن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، دار إحياء التراث الإسلامي، 2: 480

([3]) الكتاب3: 548.

([4]) الشدة: لغة القوة، واصطلاحاً: حبس الصوت عند لفظها لقوة الاعتماد على المخرج، ينظر: غنية الطالبين وعدة الراغبين في تجويد القرآن العظيم – محمد قاسم البقري – دار الكتب العلمية - بيروت – الأولى 2009م، ص: 41.

([5]) الجهر: لغة الاعلان واصطلاحاً: حبس النفس عند لفظ الحروف لقوة الاعتماد على مخرجها، ينظر: الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية – زكريا الأنصاري – تحقيق: نسيب نشاوي – مطابع ألف باء – دمشق 1980م ص: 39.

([6]) ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي – (ت 745هـ) تحقيق: نجيب عثمان محمد – مكتبة الخانجي – القاهرة - الطبعة الأولى 1998م، 1: 5.

([7]) ينظر: المقتضب للمبرد – عالم الكتب – تحقيق عبد الخالق عضيمة 1: 192 هامش: 1، وقد ناقش ابن جنى رأي المبرد هذا، ينظر: سر صناعة الاعراب 1: 43،

([8]) ينظر: النشر في القراءات العشر لابن الجزري – دار الكتب العلمية - بيروت 1: 199، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها مكي بن أبي طالب، مؤسسة الرسالة بيروت، الرابعة 1987م 1: 46.

([9]) ينظر: الممتع لابن عصفور – 2: 668، وشرح الشافية للرضى: 3: 251.

([10]) الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة – مكي بن أبي طالب – تحقيق أحمد حسن فرحات – دار عمار – عمان، الطبعة الرابعة 2001م، ص: 128.

([11]) باحث لغوي معاصر وأستاذ جامعي بدار العلوم بالقاهرة له عدة مؤلفات في هذا المجال منها: (دراسات في علم اللغة) و(علم اللغة العام) وقد صدرتا عن دار المعارف بمصر، والترجمة نقلا عن (الهمزة في اللغة العربية) – خالدية المناع ص:141 وهو رسالة علمية طبعت في كتاب عام 1995م بمؤسسة دار الهلالى بيروت.

([12]) دراسات في علم اللغة – كمال بشر – دار المعارف بمصر ص: 112.

([13]) الهمزة في اللغة العربية: 147 – 148.

إذا كان الأمر كذلك فإن الذي ينبغي توضيحه لهؤلاء وأمثالهم:
أولاً: إن لكل لغة أسسها الصوتية التي تميزها عن غيرها.
ثانياً: إن مهمة علم الأصوات دراسة وتحليل الأسس الصوتية بما تعارف عليه أهلها.
ثالثاً: ليس من مهمة علم الأصوات أن يعمد إلى لغة بعينها ليقترح على أهلها صوتيات تخالف حسهم اللغوي.
رابعاً: ليس من مهمة علم الأصوات أن يتخذ وسيلة لتحريف الأصوات المتواترة.

والذي يؤكد عليه الباحثون المنصفون أن اللغة العربية التي رسخت أصواتها واجتازت مرحلة التكوين، وخصت دون سائر اللغات بحفظ أصواتها بالقرآن الكريم، حيث يؤدى مرتلاً مجوداً كما أنزله الله تعالى، هذه اللغة لا يحق لأحد أن يسمي الأصوات المتواترة فيها -والتي يؤدى بها القرآن الكريم- لغة القدماء، ويأتي بتحليلات غريبة مقترحة يسميها قواعد علمية، ويقول للعرب: هذه لغتكم العصرية، لأن اللغة رواية وليست تحليلات مقترحة، وليس لأحد كائناً من كان أن يغير أصوات القرآن الكريم، باسم علم الأصوات، كما أنه لا عذر لأولئك الذين قد ينخدعون بهذه التجديدات المقترحة في الأصوات والمخارج، فيرون أنها قواعد علمية خالفتها أصوات القرآن الكريم، ذلك لأن هذه القواعد العلمية في كل لغة تبنى على أعلى درجات الكلام بلاغة وفصاحة، والقرآن الكريم هو الكلام المعجز الذي أنزله الله بلسان عربي مبين[1].

وأود التأكيد هنا على ما ذكره أحد الباحثين المعاصرين، الغيورين على لغة القرآن الكريم حيث يقول: "إن المعامل الصوتية لا يهمها أن يكون اللفظ فصيحاً أو غير فصيح، وإنما يهمها أن تعطي الوصف العلمي للصوت الذي أدخل العمل، إننا لا ننتظر من صورة الحنك الصناعي أن تعطينا أوصاف الأصوات العربية إذا تشكلت بلسان من لا يعرف هذه الأصوات"[2]. ذلك لأن الأصوات العربية اجتازت مرحلة التكوين، وقد تكفل الله تعالى بحفظها بالقرآن الكريم حيث قال وقوله الحق: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾[3].

وهذه المحافظة تمثلت في نص القرآن الكريم ورسم وضبط حروفه، ومن تم أصوات هذه الحروف التي هي الوعاء التي حمل النص القرآني، وأوصله إلى أسماع من نزل القرآن بلسانهم فصيحاً لا عوج فيه حيث يقول رب العزة: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾[4].

ومن واقع اهتمامنا بلغة القرآن الكريم، والمحافظة على سلامتها: رسماً وضبطاً ومن ثم نطقاً وأداء، من هنا كان الاهتمام متواصلاً بأصواتها وحروفها التي في مقدمتها حرف «الهمزة»[5] .

أنواع تخفيف الهمز:

الأصل في الهمز التحقيق، وقد يقع تخفيفه بأحد أنواع التخفيف، ويرتبط ذلك بحركة الهمز وحركة ما قبله، فالهمز إما ساكن أو متحرك، وما قبله كذلك، والساكن يكون ممن يمكن النقل إليه أولا، والحركة تكون ضمة أو فتحة أو كسرة، فالهمز المتحرك بعد حركة صوره تسع، بالإضافة إلى الساكن بعد حركة أو العكس، وسأقصر الحديث على بيان صورتين فقط من هذه الصور.

الصورة الأولى: الهمز المتحرك بعد الساكن وهو قسمان: ساكن صحيح، وساكن حرف مد ولين.

القسم الأول الساكن الصحيح: وتخفف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع حذفها، ومثاله: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾ [6] و﴿ يُخْرِجُ الْخَبْءَ﴾ [7] وهذا الحكم يتفق فيه ابن الحاجب مع القراء ممن لهم تخفيف الهمز بالنقل، يقول الشاطبي في لا ميته في القراءات السبع:

وحرك به ما قبله متسكنا وأسقطه حتى يرجع اللفظ أسهلا[8]

فإن كان الساكن واوًا أو ياء وهما من أصل الكلمة نحو: (شيء) و(سوء) فتنقل الحركة إلى الساكن اللَّيِّن مع حذف الهمز، ويتفق في هذا أهل القراءة مع ابن الحاجب، غير أن القراء يضاف لهم وجه آخر وهو إبدال الهمزة واوًا أو ياء مع إدغامه فيما قبله[9].

القسم الثاني الساكن حرف المد: وهو مع الهمز في كلمة واحدة، وزائد عن بنية الكلمة نحو: (هَنِيئًا مَرِيئًا) و(نَبِيءٍ) و(قُرُوءٍ) وتخفيف هذا النوع بأن تقلب الهمزة إلى مثل ما قبلها ثم يدغم ما قبلها فيها ـ كما يرى ابن الحاجب ـ وهذا التوجيه

([1]) ينظر: صفوة البيان بتجويد القرآن – النويصري – الشركة العامة للورق والطباعة، طرابلس، الطبعة الأولى 2000 ص 127 وما بعدها.
([2]) صفوة البيان: 131.
([3]) الحجر: 9.
([4]) الزمر: 28.
([5]) باعتبار أن حروف الهجاء تسعة وعشرون حرفاً خلافاً للمبرد في زعمه أن الهمزة ليست من الحروف. ينظر: المقتضب 1: 192.
([6]) النحل: 5.
([7]) النمل: 25.
([8]) شرح شعلة على الشاطبية، باب وقف حمزة وهشام على الهمز: 91.
([9]) المصدر السابق: 95.

متواتر موافق لقراءة حمزة من السبعة، وعلل الفاسي (ت:656هـ) لهذا بأنه لما تعذر فيه التسهيل بين بين من غير نقل تعين البدل، وهنا اجتمع مثلان في كلمة واحدة والأول منهما ساكن فوجب الإدغام، وإنما تعذر التسهيل لأن الواو والياء المذكورتين لم يكن فيهما من قوة المد ما يفصل بين الساكنين كما كان ذلك في الألف، فلم يجعل الهمز بعدهما بين بين، وإنما تعذر النقل لأن الواو والياء شابهتا الألف في امتناع النقل، هذا مع أنهما لا أصل لهما في الحركة وإنما جيء بهما لمجرد المد، فتحريكهما يخل بالمقصود منهما، وإنما تعذر الحذف من غير نقل لما فيه من الإخلال بالكلمة، إذ لا دليل على الهمزة بعد الحذف[1]. والظاهر أن ابن الحاجب ـ كما ينقل الرضي ـ كان يفسر جواز التخفيف بالإدغام في هذه الحالة تفسيرا صوتيا حيث يقول: "فلما امتنع قصد التخفيف بالإدغام وإن لم يقرب مخرج الهمزة من مخرج الواو والياء، لكنهم اقتنعوا في الإدغام بأدنى مناسبة، وهو اشتراك الجميع في صفة الجهر لاستكراههم الهمزة، وانسداد سائر أبواب التخفيف، ولهذا قلبوا الثانية للإدغام إلى الأولى مع القياس في إدغام المتماثلين قلب الأولى إلى الثانية، لأن حاملهم على الإدغام مع تباعد المخرجين قصد تخفيف الهمزة المستكرهة والفرار منها، فلو قلبوا الأولى لوقعوا في أكثر مما فُرَ منه"[2].

أما إذا كان الساكن ـ الواو والياء ـ قبل الهمزة في كلمة أخرى نحو (وجاءو أباهم) و(قالوا ءامنا)، أو كما مثل ابن الحاجب: (ذو إبل) فإنه لا نقل في ذلك، لأن ذلك من قبيل المد المنفصل، ومن مذهبه النقل من القراء فإنه يمد حرف المد مدا مشبعا لذلك فإنه لا نقل لأحد من القراء السبعة، أو العشرة[3].

فإذا كان الساكن قبل الهمزة ألفا فتخفيفها بأن تنطق بين بين على المشهور، ولم يضرب ابن الحاجب مثالا على ذلك، لكن الرضي في شرحه مَثَّلَ قائلا: "فلا تجعل الهمزة بين بين إلا في موضع لوكان مكانها فيه ساكن لجاز، إلا مع الألف وحدها نحو: (قائل) و(كساء)، أو تخفف بالحذف على لغة قليلة نهو: (يشاء)" وأضاف: "وإن كانت الهمزة بعد الألف وقصدت التخفيف، لم يجز الحذف إلا على اللغة القليلة التي ذكرنا في نحو (يشاء)" [4]، أما علماء القراءات فيتفقون مع ابن الحاجب هنا في تخفيف الهمز المتوسط نحو: (قائلا) و(السائل) فيجعلونه بين بين، أما المتطرف نحو: (يشاء) و(الدعاء) فلهم فيه الإبدال حرف مد، ولهم التسهيل بالروم كما ورد في حرز الأماني في القراءات السبع، يقول الشاطبي:

سوى أنه من بعد ما ألف جرى يسهله مهما توسط مدخـــــلا
ويبدله مهمـــــا تطرف مثله ويقصر أو يمضي على المد أطولا

ويقول:

وما قبله التحريك أو ألف محركا طرفا فالبعض بالروم سهـلا[5]، أما إذا دخلت على الهمزة المتحركة (ال) التعريف فإنها تخفف بنقل حركتها إلى لام التعريف الساكنة نحو: (الأيام) و(الأنهار) ويتفق في هذا النوع القراء مع ابن الحاجب[6].

أما عكس هذا وهو الهمز الساكن بعد حركة فالقاعدة عند القراء إبدال الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها، فإذا كان قبل الهمزة فتحة أبدلت ألفا نحو: (اقرأ)، وإذا وقعت قبلها كسرة أبدلت ياء، نحو: (يهيءْ)، وإذا كان قبلها ضمة أبدلت واوًا نحو: (يؤمنون)، ويستوي في هذا الهمز المتوسط والمتطرف كما مثلنا، مع تفصيلات مذكورة في بابها، وسواء كان الساكن وصلا ووقفا كما في الأمثلة، أو سكن لأجل الوقف فقط نحو: (يتفيؤا) و(الملأ) مع توجيهات أخرى للساكن لأجل الوقف منظورا في ذلك حركته الأصلية من إجراء وجه الروم والإشمام، وابن الحاجب يخفف هذا النوع بالإبدال كذلك بما يناسب الحركة السابقة للهمز.

بقي أن نشير في هذا النوع من تخفيف الهمز الساكن بعد حركة أن ابن الحاجب نص في شافيته على أن كل ما كان من تركيب (رأى) فإنه يحذف همزه وينقل حركتها إلى الساكن قبلها في أصل الكلمة وجوبا، باعتبار أن الأصل (أَرْأَى)، هذا ما ذهب إليه ابن الحاجب في الوجه اللغوي[7]، أما القراء فقد تعاملوا في حكمها وأمثالها مع صورة الكلمة بوضعها الحالي ـ متحركة بعد حركة ـ وفي هذا النوع ليس لهم إلا التسهيل بين بين، وإن كان يضاف لهم وجه الإبدال في المسبوقة بهمز استفهام نحو: (أرأيت) و(أرأيتم) [8].

واختلف أهل اللغة في الهمزة المسهلة بين بين هل هي ساكنة أم متحركة؟ يرى الكوفيون أنها ساكنة، وحجتهم أن المسهلة لا يبتدأ بها، قال أبو البركات الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها ساكنة أن همزة بين بين لا يجوز أن تقع مبتدأة، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة، فلما امتنع الابتداء بها دل على أنها ساكنة، لأن الساكن لا يبتدأ

([1]) ينظر: اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله الفاسي1 : 301 .
([2]) شرح الشافية3: 35.
([3]) ينظر: اللآليء الفريدة1: 214 وشرح الشافية3: 32– 36 .
([4]) شرح الشافية3: 39– 40 .
([5]) لامية الشاطبي (حرز الأماني ووجه التهاني) الأبيات:238 و239 و252
([6]) ينظر: الشافية3: 41 وشرح شعلة على الشاطبية1: 87.
([7]) ينظر: شرح الشافية3ك 42ز
([8]) ينظر: شرح شعلة على الشاطبية في القراءات السبع1: 82 وما بعدها .

به"، وأما البصريون فاحتجوا على تحريكها بأن قالوا: "الدليل على أنها متحركة أنها تقع مخففة بين بين في الشعر، وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت كقول الأعشى:

أأن رجلا أعشى أضر به ريب الزمان ودهر مفسد خبل[1]

ويبدو أن الرضي في شرحه سار على مذهب سيبويه، فبعد أن أشار إلى الخلاف قال: "وذهب الكوفيون إلى أن المسهلة ساكنة، واحتج على تحريكها سيبويه بحجة لا مدفع لها"[2].

النوع الثاني الذي تناوله ابن الحاجب واستشهد به في مصنفاته المتعلق بالقراءات هو ما يطلق عليه فرش الحروف، ويبدو أن هذا قد أكد على تواتره في السبعة، حيث ذكر بأن السبعة متواترة عدا المتعلق بالأداء.

وذهب ابن الحاجب في هذا المقام بأن القراء لم يأخذوا قراءاتهم من نحوهم بل يأخذونها نقلا، حتى لو خالف النقل مذاهبهم في النحو، ولم يقرؤوا إلا بما نقلوا، وذكر ابن الحاجب مثالا توضيحيا حيث نقل أن في قول الله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ [3] وجهين: أحدهما: أن (وي) كلمة دخلت على (كأنَّ)، والآخر: أنها (ويك) دخلت على (أن)، فالأول مذهب البصريين، والثاني مذهب الكوفيين، وقراءة البصريين جاءت على خلاف مذهبهم، ووفق مذهب الكوفيين، وقراءة الكوفيين جاءت على خلاف مذهبهم، فأبو عمرو البصري يقف على الكاف من (ويك) والكسائي يقف على الياء من (وي)، وهو ما يؤكد أن القراءة تؤخذ وفق النقل ولو خالف ذلك المذهب النحوي[4].

فإذا اختلفت قراءتان لجأ ابن الحاجب إلى أقيسها في اللغة، من ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿ثَلاَثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾[5] حيث قرئت بتنوين (مائة) وترك تنوينه، فعلى تنوينها أعربت (سنين) على البدلية، وعلى تركه فيلزم إعرابه على التمييز، والأول أقيس في العربية، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: الأول جمع مميز (مائة) والآخر نصبه، في حين أن المائة والألف مضافة إلى مميزها، وقد ناقش ابن الحاجب ما يتعلق بالقراءتين وإعرابهما، وخلص إلى رد قراءة حمزة والكسائي، وقبول قراءة الجماعة، لأنها الأقيس عند النحويين، وهو بهذا الاختيار تظهر عليه آثار من مذهب البصريين[6].

ومن دلائل تمسكه بقراءات السبعة أنه عرض للقراءات القرآنية المختلفة في قوله عز وجل: ﴿أَمَّن لاَ يَهَدِّي إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَالَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾[7] فقد قرأ ابن كثير وورش وابن عامر(يَهَدِّي) بفتح الياء والهاء وتشديد الدال، وأصلها (يهتدي) مضارع (اهتدى)، وقرأ حفص (يَهِدِّي) بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال، وقرأ شعبة مثل حفص إلا أنه يكسر الياء، وقرأ أبو عمرو وقالون (يَهدِّي) يفتح الياء، وإخفاء فتح الهاء مع تشديد الدال، وقرأ حمزة والكسائي (يَهْدِي) بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال، ثم وجه كل قراءة وسلم بها جميعا[8].

رد ابن الحاجب للقراءة السبعية:

ويلاحظ على ابن الحاجب ـ رغم إقراره بتواتر السبعة فيما ليس من قبيل الأداء ـ رده لقراءات سبعية لمخالفتها القياس، أو لضعف توجيهها في اللغة، ومن ذلك ما أورده في مجال الاستثناء في قوله تعالى: ﴿إِلاَ قَلِيلاً مِنْهُمْ ﴾[9] "حيث قرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء، والأكثر على البدلية، وهي قراءة الجماعة، لأنه الأظهر في قياس عوامل العربية، لذلك كان الأكثر عليه، بخلاف الاستثناء، فلما أمكن كلاهما كان استعمال ما هو قياس الأكثر في كلامهم أولى"[10]. كما أنه علق على قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيّ﴾[11] حيث قرأ بكسر ياء المتكلم عند إضافة جمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر إلى ياء المتكلم فقال: "وهي لغة ليست بالقوية في جميع هذا الباب"[12].

ويظهر من هذه النماذج التي أوردناها أن ابن الحاجب حين مناقشته لقراءات القراء السبعة يتخذ منهجا لنفسه، وهو أن القراءة ينبغي أن تكون موافقة للعربية كما نزل بها القران الكريم، ومن ثم يقر بضعف القراءة عنده نظرا لضعف توجيهها في اللغة، ولا فرق أن تكون هذه من القراءات السبعة أو من غيرها[13]. ويمكن القول بأن عدم ارتضاء ابن الحاجب لبعض القراءات لا يطعن في منهجه العام الذي يقضي باحتجاجه بالقراءات القرآنية، وهذه المواضع التي طعن فيها

([1]) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري2: 231.
([2]) شرح الشافية 3: 45 .
([3]) القصص: 82.
([4]) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل1: 486.
([5]) الكهف: 25.
([6]) ينظر: ابن الحاجب النحوي، طارق الجنابي:261
([7]) يونس: 35.
([8]) ينظر: أمالي ابن الحاجب1: 205 ـ 207. والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة:
([9]) النساء: 66.
([10]) شرح المقدمة الكافية1: 544.
([11]) إبراهيم: 22.
([12]) شرح الوافية نظم الكافية1: 253 .
([13]) ينظر: الأمالي النحوية لابن الحاجب:89 .

تعد قليلة إذا ما قيست بعديد القراءات التي احتج بها، وبنى عليها القواعد النحوية، ومن الإنصاف القول بأنه أكثر من العناية بالقراءات، وبذل جهدا في تخريجها على وجه من وجوه العربية، ولا نستطيع الحكم بأن منهجه بشكل عام يقوم على قبول القراءات القرآنية[1].

استشهاده بالقراءات الشاذة:

ظهر من عرضنا السابق في هذه الورقة أن ابن الحاجب تعامل مع القراءات القرآنية المتواترة، وخص منها بالاستشهاد القراءات السبع، وهي كذلك ليست بالمطلق، حيث تحفظ على بعض المواضع وضعف أخرى، وهو مع كل ذلك استشهد بالقراءات الشاذة في مواضع من مصنفاته وإن لم يكثر منها، ونسوق هنا مثالين من بين ما أورده منها:

المثال الأول: قول الله تعالى: ﴿...فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[2] حيث استشهد بهذا النص على دخول لام الأمر على الفعل المضارع الذي فاعله مخاطب فقال: "(ولام الأمر) هي التي تدخل على الفعل المضارع لتؤذن بأنه مطلوب للمتكلم، كقولك: (ليضربْ زيدٌ)، وشرطها أن يكون الفعل لغير الفاعل المخاطب، كقولك: (ليضربْ عمرٌو) و(لتضربْ أنت)، و(لأضربْ أنا)، إلا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل، وإن كان للفاعل المخاطب فيقولون: (لتضرِبْ أنتَ)، ومنه قراءة شاذة: (فبذلك فلتفرحوا)" [3] بالتاء.

المثال الثاني: قول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[4] حيث استشهد بالقراءة الشاذة وهى نصب الدال في (ثمودَ) قال: "وإذا نصب مثل قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ على القراءة الشاذة، فالتقدير: وأما ثمودَ فهدينا فهديناهم، لأن الفعل لايليها"[5].

نؤكد أخيرا بأن أفصح الكلام هو القرآن، وأن القراءة سنة متبعة لا تجوز مخالفتها، والقرآن الكريم لا يحمل إلا على أفصح الوجوه وأظهرها، ولم تنشأ صناعة النحو إلا من أجل الحفاظ على النص القرآني، والخوف من اللحن والتحريف، وعدم فهم آياته.

أهم النتائج والتوصيات:

القرآن الكريم هو الوعاء الذي حفظ اللغة العربية، وحماها وحافظ عليها من اللحن والتحريف، وقُعِّدَت القواعد اللغوية من خلال ما تواتر من نصوص القراءات التي صح سندها، ووافقت ضوابط علماء القراءات، وبالتالي فإن علماء اللغة مَدِينون للنص القرآني وأوجه أدائه في تقعيد قواعدهم وما قيس عليها، واجتهادات النحويين واللغويين عموما تذكر فتشكر، والأمة تفخر بأن الله تعالى قيض للغة القرآن علماء عاملين، وفقوا لجمع اللغة من أفواه العرب، ودراستها، واستخراج أصولها وقواعدها، من بين هؤلاء ابن الحاجب الذي ألف في النحو والصرف مختصرات جمعت المسائل النحوية والصرفية، اهتم العلماء بشرحها، وبينوا ما غمض منها، استشهد ابن الحاجب في مصنفاته كثيرا بالنصوص القرآنية، واهتم بتوجيه قراءاتها، وافق بعضها منهجه، وتوقف عند البعض منها معللا، أو مضعفا، وإن كنا نقبل الرأي العلمي: نقبل تأويله إن كان يخدم النص، نناقشه، شرط ألا يصل إلى التشكيك أو الطعن في قراءة صح سندها، واجتمعت فيها الضوابط والشروط الواجبة لقبول القراءة بحجة عدم موافقتها لقاعدة نحوية، ويمكننا ـ بعد المرور على منهجية ابن الحاجب في هذا المجال ـ أن نسجل النتائج التالية:

أولا: إن اهتمام ابن الحاجب بالقراءات القرآنية ناتج عن حفظه للقرآن الكريم في سن مبكرة، ودراسته لعلومه على يد علماء عصره كالشاطبي وغيره.

ثانيا: إن القراءات القرآنية عند ابن الحاجب أوثق من جهة الثبوت من الشعر وغيره من كلام العرب، وذلك للمكانة الدينية التي تتمتع بها، والتي أوجبت على المسلمين الاعتناء الشديد بنقلها، ووضع الضوابط والشروط اللازمة لقبولها، وقد حرص ابن الحاجب على توجيهها، ونسبتها إلى أصحابها، وهو دليل إلمامه بها، وتمكنه منها.

ثالثا: يرى ابن الحاجب شرط التواتر لصحة القراءات، وأن القراءات السبع متواترة ما ليس من قبيل الأداء كالمد، والإدغام، وتخفيف الهمز.

رابعا: رد ابن الحاجب بعض القراءات السبعية لمجيئها على خلاف القياس، وهو خروج عن إقراره بتواتر القراءات السبع، وهذا الموقف منها يؤكد أنه سلك مسلك.

نحويي البصرة في تأويله أيَّ قراءة تتعارض مع القياس، ومع ذلك فإن عدم ارتضاء ابن الحاجب لبعض القراءات لا يعد طعنا في منهجه الذي سار عليه في الاحتجاج بالقراءات القرآنية، لأن ذلك لا يعد شيئا إذا ما قيس بعدد المواضع التي احتج بها في مصنفاته، وبنى عليها القواعد النحوية في بابها.

([1]) ينظر: الأصول النحوية عند ابن الحاجب:69.
([2]) يونس: 58.
([3]) الإيضاح في شرح المفصل2: 266 – 267.
([4]) فصلت: 17.
([5]) المصدر السابق: 278.

خامسا: إن نظرة النحوي إلى القراءات الشاذة تختلف عن نظرة صاحب القراءات إليها، فهي مقبولة عند النحوي لموافقتها شروط القبول في صناعته، بخلاف شروط القبول بالنسبة لصاحب القراءات، ولم يحتج ـ ابن الحاجب ـ بالقراءات الشاذة إلا في بضع مواضع من مصنفاته، وكان في ذلك تابعا لما يراه بعض النحويين ولاسيما الزمخشري الذي عني ابن الحاجب بشرح كتابه (المفصل).

والباحث ـ في الختام ـ يوصي بزيادة الاهتمام بثرات الأمة، وإعطائه المكانة التي يستحقها في مجال الدراسات والبحوث العلمية، وتوجيه طلاب الدراسات العليا إلى تحقيق مالم يحقق من مخطوطات ابن الحاجب، مع وضع دراسات في شتى علوم اللغة التي صنف فيها ابن الحاجب، والموازنة بينها وبين معطيات الدرس اللغوي الحديث، للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف وإبراز النتائج.

المصار والمراجع:

أولا: القرآن الكريم

1. ابن الحاجب النحوي، تحقيق: طارق الجنان، دار سعد الدين، بلا تاريخ، دمشق.
2. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى:1998م.
3. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول محمد علي الشوكاني.
4. الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر الأنصاري، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت.
5. الأمالي النحوية لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق فخر صالح سليمان، دار عمار، عمان.
6. الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت.
7. الإيضاح في شرح المفصل للزمخشري، أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقيق: موسى العليلي، دار إحياء التراث الإسلامي.
8. البحر المحيط لأبي حيان التوحيدي الأندلسي، تحقيق: ماهر حبوش، دار الفكر، بيروت.
9. البداية والنهاية، إسماعيل بن كثير الدمشقي بلا تاريخ، دار الفكر، بيروت.
10. الجامع الكبير للترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: مركز البحوث، دار الأصيل، الثانية:2016م.
11. الخصائص في اللغة لابن جني. عالم الكتب، بيروت.
12. الدرس الصوتي عند العرب إلى القرن الخامس عشر، فوزية عبد الله، ط1، 2020م.
13. الدقائق المحكمة في شرح المقدمة زكريا الأنصاري، تحقيق نسيب نشاوي، مطابع ألف باء، دمشق:1980م.
14. الديباج المذهب في أعيان المذهب لابن فرحون، دراسة وتحقيق: مأمون الجنان، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى:1996م.
15. الرعاية لتجويد القراءة مكي بن أبي طالب، تحقيق أحمد حسن فرحات، دار عمار، عمان، الرابعة:2001م.
16. الشواهد القرآنية في كتاب سيبويه، عرض وتوجيه وتوثيق: محمد عبادة مكتبة الآداب القاهرة.
17. الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ومسائلها، تحقيق عمر فاروق الضباع، مكتبة المعارف، بيروت، الأولى: 1993م.
18. الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، أبن فارس، تحقيق عمر فاروق الضباع، ط1، 1993م، مكتبة المعارف، بيروت.
19. الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد للأدفوي، تحقيق: سعد محمد حسن، الدار المصرية للكتاب والنشر:1382هـ.
20. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها مكي بن أبي طالب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الرابعة:1987م.
21. اللآلىء الفريدة في شرح القصيدة لأبي عبد الله الفاسي، تحقيق: عبد الرزاق موسى، مكتبة الرشد السعودية، الأولى:2005م.
22. المحتسب في شواذ القراءات لابن جني، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى:1998م.
23. المحكم في نقط المصاحف، أبو عمرو الداني، ط2، 1997م، دار الفكر، بيروت.
24. المستطاب في علم التجويد للقسطلاني، المكتبة العلمية، بيروت، الأولى: 2008م.
25. المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي المشهور بالمبرد، تحقيق: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، الثانية:1979م.
26. الممتع في فن الصرف لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قيادة، مكتبة لبنان ناشرون، الأولى: 1996م.
27. الوسيط في النحو والإملاء، حليمة سلوم، 1984م بيروت.
28. بغية الوعاة في طبقاة اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، ط1، 1964م، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
29. تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي، مكتبة الحياة، بيروت.
30. تاريخ المصحف الشريف لعبد الفتاح القاضي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
31. تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق: رياض زكي قاسم، در المعرفة، بيروت.

32. حرز الأماني ووجه التهاني لأبي القاسم الشاطبي، راجعه وصححه: متولي عبد الفتاح الفقاعي، مطبعة مصطفى الحلبي، مصر.
33. دراسات في علم اللغة كمال بشر، دار المعارف بمصر، القاهرة:1971م.
34. ديوان جرير، جرير بن عطية الكلبي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
35. رصف المباني شرح حروف المعاني للمالقي، تحقيق: أحمد الخراط، مطبوعات: مجمع اللغة العربية، دمشق.
36. سر صناعة الإعراب لابن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الثانية: 1993م.
37. سير أعلام النبلاء، محمد الذهبي، بلا تاريخ مؤسسة الرسالة، بيروت.
38. شرح الشافية للرضي. دار الكتب العلمية، بيروت: 1987م.
39. شرح الفصيح لابن خالويه، تحقيق: مركز البحوث والتواصل المعرفي، الرياض.
40. شرح المفصل، ابن يعيش، بلا تاريخ عالم الكتب بيروت.
41. شرح الوافية نظم الكافية، ابن الحاجب، تح موسى العليلي، مطبعة الآداب النجف الأشرف.
42. شرح شعلة على الشاطبية المسمى كنز المعاني، لأبي عبد الله الموصل تحقيق: زكريا عميرات، الأولى:2001م دار الكتب العلمية، بيروت.
43. شرح طيبة النشر للنويري، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى:2002م.
44. شرح كافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، منشورات جامعة قار يونس 1978م.
45. شرخ المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب، دراسة وتحقيق: جمال عبد العاطي مغيمر، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض.
46. صحيح البخاري إسماعيل البخاري، أبو عبد الله البخاري، ضبط النص: محمود نصار، دار الكتب العلمية بيروت، الثانية: 2002م.
47. صفوة البيان بتجويد القرآن وتيسير القراءة للنويصري، الشركة العامة للورق والطباعة، طرابلس، الأولى: 2000م.
48. طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
49. طبقات الشافية، قاضي شهبة، تحقيق: عبد الحليم خان، عالم الكتب، الطبعة الأولى 1407هـ. بيروت.
50. غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، عني بنشره: برجستر، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى:1932م.
51. غنية الطالبين في تجويد القرآن العظيم، محمد قاسم البقري، دار الكتب العلمية بيروت، الأولى:2009م.
52. في اللهجات العربية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الرابعة: 1973م.
53. كتاب العين الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، بغداد:1980م.
54. كتاب الكتاب لسيبويه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الثالثة: 1988م.
55. كتاب الكتاب، ابن درستوية، ط1، 1992م، دار عمار، الأردن.
56. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ط1، 1999م، دار إحياء التراث.
57. لسان العرب لابن منظور جمال الدين عمر بن مكرم، دار صادر، بيروت، الثالثة: 1994م.
58. مجمل اللغة لأبي الحسن ابن فارس، تحقيق زهير سلطان.
59. مجمل اللغة، أبو الحسن أبن فارس، تحقيق زهير سلطان، ط2، 1406ه.
60. مختصر منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل لابن الحاجب.
61. مصطلحات علم القراءات، حمدي هدهد، ط1، 1429م، دار البصائر، القاهرة.
62. معالم التنزيل في التفسير، الحسين بن مسعود البغوي الشافعي، تحقيق: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة الرياض:1409هـ.
63. معاني القرآن لأبي الحسن الرماني، تحقيق: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة.
64. معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم الزجاج، تحقيق محمد إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني، بيروت:1986م.
65. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط2، 1993م، دار الغرب الإسلامي.
66. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، محمد الذهبي، ط1، 1417هـ.
67. وفيات الأعيان وأنباء أبناء آخر الزمان لابن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.